العدد 1572 - السنة السادسة
الثلاثاء 18 رجب 1434 - الموافق 28 مايو 2013
Tuesday 28 May 2013 - No.1572 - 6th Year

حققت 71.3 نقطة وتستعد لانطلاقة غير مسبوقة

البورصة تقفز وتحطّم... المقاومة

- السوق يكسر حواجز سعرية جديدة
- مضاربات عنيفة على الشركات الرخيصة
- الشركات القيادية مستقرة وصعودها محدود

صعود قوي

- نشاط في عمليات الشراء والسيولة تصل إلى 108 ملايين دينار
- بعض المجاميع بدأت التحرك على وقع صفقات قادمة
- جني أرباح على الشركات التي حققت ارتفاعات

كتب المحرر الاقتصادي

تجاوز أمس سوق الكويت مقاومة سعرية جديدة وحقق 71.3 نقطة ارتفاعاً مخالفاً بذلك توقعات بعض المراقبين ليواصل رحلة الانتعاش غير المحدود.

وقفزت السيولة إلى 108.4 ملايين دينار نتيجة الرغبة الشرائية الواسعة التي شملت الشركات الرخيصة والواعدة والتي استحوذت على نسبة كبيرة من قيمة التداول أمس.

وأكد المراقبون ان جلسة امس قياسية تأتي استمرارا للجلسات السابقة، وسط توقعات بتحقيق المزيد من القفزات.

ومضى المراقبون ان بعض الشركات شهدت عمليات جني أرباح بعد سلسلة من الارتفاعات، فيما انتقل المضاربون إلى شركات جديدة لم تأخذ فرصتها في الصعود.

وكان سوق الكويت عاد أول من أمس الى الارتفاعات القياسية بعدما تعرض الى ضغوطات عنيفة خلال جلستي يومي الاربعاء والخميس الماضيتين.

وشهدت العديد من الشركات عمليات شراء واسعة ما ادى الى ارتفاعها بالحد الاعلى واخرى بوحدات متفاوتة، فيما ارتفعت السيولة الى مستوى قياسي جديد وقفزت السيولة الى 108 ملايين دينار، فيما حقق المؤشر السعري 71.3 نقطة.

واكد المراقبون ان جلسة امس ايجابية للغاية وسط موجة شراء قوية، وفي ظل تحرك عدد من الشركات الرخيصة والمجاميع التي ساهمت في دعم المؤشر العام للسوق.

واضاف المراقبون ان عددا من الشركات كسرت أرقاما جديدة، مشيرين الى ان الشركات التي شهدت تراجعا خلال الاسبوع الماضي تحركت باتجاه صاعد.

وقال المراقبون ان المؤشر العام لسوق الكويت حقق مستويات مهمة خلال تعاملات بداية الاسبوع الماضي في وقت شهدت البورصة عمليات جني ارباح خصوصا في اخر جلستين.

ورأى المراقبون ان البورصة استعادت في اولى جلسات الاسبوع الماضي مستويات يوليو 2009 بعد ان تجاوز المؤشر العام حاجز 8 آلاف نقطة في ظل عمليات شراء كثيفة لم يشهدها السوق منذ فترة طويلة ارتفعت معها السيولة، واعتبر المراقبون ان الوضع يتحسن في كل جلسة.

واوضح ان زخم السوق يتسارع ومن المرتقب ان يبقى فوق مستوى 8 الاف نقطة خلال الفترة المقبلة بمعدلات مطمئنة «لكننا سنستقي الاتجاه بدرجة اكبر من ارباح الشركات خصوصا مع صعود الاسهم وتحسن النظرة المستقبلية الاقتصادية وانحسار الاضطرابات السياسية».

واثبت سوق الكويت انه قادر على تجاوز اي موجة تصحيح او ازمة سياسية، كما حصل في الاسبوع الماضي، اذ واصل رحلة الصعود، وفي نهاية الاسبوع وتحديدا يومي الاربعاء والخميس جنح الى التهدئة واعادة الحسابات والتقاط الانفاس.

واكد المراقبون ان الحديث عن صفقات قادمة وتخارجات وعمليات بيع حرك المياه الراكدة وساهم في تنشيط اسهم المجاميع التي يدور حولها هذا الكلام.

واغلق سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تداولات أمس على ارتفاع في مؤشراته الثلاثة بواقع 3.02 نقاط للوزني و71.3 نقطة للسعري و8.03 نقاط لـ«كويت 15». وبلغت قيمة التداول في السوق نحو 108 ملايين دينار كويتي بكمية أسهم قدرها 1.16 مليار سهم تمت عبر 18748 صفقة مع نهاية تداولات أمس.

وسجلت أسهم شركات «تمويل خليج» و«ابيار» و«الاثمار» و«ميادين» و«م الاعمال» أكثر نسبة تداول في السوق في حين سجلت أسهم شركات «صفاة عقار» و«المعدات» و«صافتك» و«الخليجي» و«دانة» أعلى نسبة ارتفاع.

وعن أداء القطاعات كان قطاع «التكنولوجيا» الاكثر ارتفاعا في المؤشرين الوزني والسعري بواقع 23ر6 نقطة و41.1 نقطة على التوالي بينما سجل قطاع «التامين» اكبر انخفاض في الوزني بـ4.1 نقاط في حين سجل قطاع «الرعاية الصحية» اكبر انخفاض في السعري بواقع 4.45 نقاط.

«كويتية» تقر عدم توزيع أرباح عن عام 2012

أعلن سوق الكويت للاوراق المالية بان الجمعية العمومية العادية وغير العادية للشركة الكويتية للاستثمار «كويتية» قد انعقدت أمس الاثنين الموافق 27 مايو 2013، واقرت الجمعية العمومية بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية الماضية والمنتهية في 31 ديسمبر 2012

كما وافقت العمومية على إطفاء مبلغ 9.965.886 د.ك من الخسائر المتراكمة للشركة مقابل الاحتياطي الاختياري.

«السور»: تداول السهم من دون منحة.. اليوم

شعار السور

أعلن سوق الكويت للاوراق المالية بان الجمعية العمومية غير العادية «المؤجلة» لشركة السور لتسويق الوقود «السور» قد انعقدت أمس الاثنين الموافق 27 مايو 2013، وتمت الموافقة على تعديل المادة رقم «7» من عقد التاسيس والمادة رقم «6» من النظام الأساسي والخاصتين برأس مال الشركة عن طريق توزيع أسهم منحة مجانية بنسبة 5 في المئة التي تقرر توزيعها في الجمعية العمومية العادية المنعقدة بتاريخ 2 مايو 2013، وذلك للمساهمين المسجلين بتاريخ إنعقاد الجمعية العمومية غير العادية «المؤجلة». وعليه سيتم تداول سهم الشركة بدون أسهم المنحة اعتبارا من اليوم الثلاثاء الموافق 28 مايو 2013.

«الأمان» توقع عقد تسوية

قالت شركة الأمان للاستثمار «الأمان» انها قد وقعت بتاريخ 23 مايو 2013 عقد تسوية مديونية مع احد البنوك المحلية بمبلغ 1.53 مليون دينار تقريبا تسدد بموجبها الشركة جزء من المديونية نقدا بمبلغ بحوالي 398.29 الف دينار وباقي المبلغ نحو 1.13 مليون دينار، سداد عيني يتمثل في استدخال البنك لمساهمة الشركة في استثمار محلي واستثمار خليجي، وان تمام شطب تلك المديونية مرهون بقيام الشركة بتحويل ملكية تلك الاستثمارات في موعد اقصاه شهر من تاريخ الاتفاقية. وأوضحت الشركة في بيان نشر لها اليوم على الموقع الرسمي للبورصة الكويتية أن تلك التسوية نتج عنها ربح محقق بمبلغ 242.8 الف دينار تقريبا سيتم إدراجه ضمن نتائج أعمال الشركة للربع الثاني من 2013.

ثبتت تصنيفاته الأعلى في الشرق الأوسط بنظرة مستقبلية مستقرة

«ستاندرد أند بورز»: «الوطني» سيُحافظ على صلابة أدائه وقوة مؤشراته المالية خلال العامين المقبلين

أكدت وكالة ستاندرد أند بورز العالمية للتصنيف الائتماني في تقرير لها صدر أمس، أن نظرتها المستقبلية تجاه تصنيفات بنك الكويت الوطني، الأعلى في الشرق الأوسط، تعكس قناعتها بأن يحافظ البنك الوطني على صلابة أدائه وقوة مؤشراته المالية خلال العامين المقبلين. وأشارت إلى أن تصنيفات البنك الوطني المرتفعة تعكس موقعه الريادي في الكويت وسجله الطويل من الأداء الجيد والمستقر واستقرار وخبرة جهازه الإداري.

وكانت «ستاندرد أند بورز» قد ثبتت في وقت سابق من الشهر الحالي تصنيفات بنك الكويت الوطني في الأجل الطويل عند A+ بنظرة مستقبلية مستقرة. كما قامت وكالة موديز للتصنيف الائتماني بتثبيت تصنيف بنك الكويت الوطني طويل الأجل عند Aa3 بنظرة مستقبلية مستقلة. وقالت ستاندرد أند بورز في تقريرها إن استراتيجية البنك الوطني قد أظهرت مرونة في وجه تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وأضافت أن قيام البنك الوطني برفع مساهمته في بنك بوبيان الإسلامي يشكل إضافة إيجابية في استراتيجيته لحماية حصته السوقية، متوقعة أن يواصل الوطني سياسته المتحفظة في إدارة نموه العضوي محليا وإقليميا.

وأكدت ستاندرد أند بورز إن قوة البنك الوطني تبرز في مركزه الريادي في السوق المحلي واستقرار جهازه الإداري وقوة رسملته وقدرته على تحقيق الأرباح وجودة أصوله الأفضل بين أقرانه. وقالت إن البنك الوطني يتمتع برسملة قوية وربحية مرتفعة، ويتميز بتنوع مصادر إيراداته، كما يتميز بمرونة في استقطاب الودائع الجديدة بفضل سمعته وشبكته المصرفية القوية. وأشارت إلى أن بنك الكويت الوطني هو أكبر بنك في الكويت بأصول تصل إلى 63.4 مليار دولار كما في نهاية مارس 2013. وتبرز أهمية قرار الوكالة تثبيت تصنيفات بنك الكويت الوطني المرتفعة في ظل التطورات الاقتصادية على الساحة العالمية والتي انعكست على تصنيفات كبرى البنوك العالمية، بالإضافة إلى ما تشهده المنطقة العربية من أحداث وتطورات سياسية انعكست سلبا على البيئة الاقتصادية عموما.

ويحتفظ بنك الكويت الوطني باعلى تصنيف إئتماني في الشرق الأوسط وشمال افريقيا بإجماع وكالات التصنيف العالمية الثلاث موديز وستاندرد أند بورز وفيتش رايتنغز.

الوطني .. صلابة أداء وقوة مؤشرات

السابج: القطاع الصناعي ركيزة أساسية في الاقتصاد الكويتي

داود السابج

«كونا»: اكد الوكيل المساعد لشؤون الشركات والتراخيص التجارية في وزارة التجارة والصناعة داوود السابج اهمية تقديم الدعم اللازم للقطاع الصناعي باعتباره «ركيزة اساسية من ركائز الاقتصاد الكويتي».

وقال السابج في تصريح للصحافيين عقب افتتاحه معرض ومؤتمر الصناعات الكويتية امس في ارض المعارض الدولية ان وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للصناعة وبإشراف من الوزير أنس الصالح «يصبون جل اهتمامهم نحو دعم القطاع الصناعي وتوفير البيئة المناسبة للصناعيين والحرفيين».

واضاف ان للهيئة العامة للصناعة خططا خاصة لتوزيع ما يقارب من 3000 قسيمة صناعية خلال السنوات الاربع المقبلة موضحا ان من بين مساعي الجهات الحكومية المشرفة على الصناعة في البلاد «تنفيذ قانون دعم المشروعات الصغيرة وتخصيص ما لا يقل عن خمسة في المئة من الاراضي الصناعية للحرفيين».

وفيما يخص مشاركة الشركات والمؤسسات الصناعية الوطنية في المعرض الذي تستمر فعالياته حتى الخامس من يونيو المقبل ذكر السابج ان مشاركة جهات صناعية كويتية عديدة في المعرض لتقديم مختلف منتجاتها الصناعية امر مشجع ويدعو الى التفاؤل بمستقبل هذا القطاع ذي النمو المستمر. وتشارك اكثر من 30 جهة من المؤسسات والشركات الصناعية الكويتية ما بين راع ومشارك في معرض ومؤتمر الصناعات الكويتية الذي تنظمه شركة معرض الكويت الدولي وتقدم هذه الجهات اهم منتجاتها ذات العلاقة بالصناعات الغذائية والمنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية والاخشاب والمعادن والحديد الصلب وغيرها.

«نفط الكويت» تفوز بجائزتين عالميتين

أعلنت شركة نفط الكويت فوزها بجائزتين عالميتين هما الجائزة الذهبية التي تمنحها الجمعية الملكية البريطانية للصحة المهنية والسلامة «روسبا» وجائزة السلامة الممنوحة من قبل مجلس السلامة البريطاني.

وبحسب «الجريدة»، قالت «نفط الكويت» في بيان صحافي ان مجموعة عمليات التصدير والبحرية لديها فازت بالجائزتين تقديرا لجهود الشركة المتميزة في تطوير نظمها المرتبطة بالصحة والسلامة والبيئة. وأضافت ان رئيس فريق الصحة والسلامة والبيئة محمد البصري مثل شركة نفط الكويت في تسلم الجائزتين خلال حفلين منفصلين أقيما في مدينتي برمنغهام ولندن البريطانيتين أخيرا.

وأوضحت أن جائزة «روسبا» قدمها رئيس الجمعية لورد جوردان في حين قدم جائزة السلامة المسؤولة بإدارة الجائزة ليندا أرمسترونغ، مشيرة الى ان هذين المسؤولين أشادا بجهود نفط الكويت وانجازاتها في مجال الصحة والسلامة والبيئة خلال العام الماضي.

خبير اقتصادي يقترح استمارة للتقييم الذاتي لمجالس إدارات الشركات الملتزمة بالحوكمة

«كونا»: اقترح الخبير الاقتصادي عضو مجلس إدارة بنك الكويت الدولي الدكتور حيدر الجمعة ان تقوم مجالس ادارات الشركات الملتزمة بالحوكمة بتقييم ادائها ذاتيا من خلال استمارة خاصة أعدها لهذا الغرض.

وقال الجمعة الذي يشغل الرئيس التنفيذي للشركة العربية العقارية لـ«كونا» أمس بمناسبة طرح كتابه «الحوكمة ودورها في رفع كفاءة المؤسسات والبنوك التقليدية والاسلامية» ان هذا التقييم يجب ان يكون عن طريق استبيان يوزع على الاعضاء ويقوم كل عضو بتقييم مستقل عن اداء مجلس الادارة بكل شفافية.

واضاف ان لهذا التقييم فوائد كثيرة منها تفادي الاخطاء واصلاح الخلل الذي يعوق تطبيق الحوكمة بالشكل الصحيح موضحا ان هذا الاستبيان ستستفيد منه ادارات البنوك بشكل خاص لاسيما فيما يتعلق بالافصاح عن تضارب المصالح بالنسبة لموظفي البنك وعلاقتهم بالعملاء والشركات.

ولدى سؤاله عن تجربة الكويت في تحقيق «حوكمة الشركات» اكد الجمعة ان المشرع الكويتي لم يكن متأخرا في اي وقت من الاوقات عن هذا الامر حيث كانت القوانين وتعليمات البنك المركزي الكويتي مواكبة دائما لمتغيرات الاقتصاد العالمي.

ولفت الى ان البنك المركزي الكويتي اصدر تعليمات عن مبادئ الادارة السليمة للبنوك والمؤسسات المالية منذ عام 2004 ودعمها بالعديد من الندوات والمؤتمرات للقطاع المصرفي والمالي بالتعاون مع اتحاد المصارف الكويتية وجهات دولية اخرى.

واوضح ان البنك المركزي اصدر تعليمات اضافية جديدة بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية بعد الازمة المالية العالمية التي ضربت الاسواق عام 2008 تتضمن تطويرا للمعايير التي تم اقرارها في السابق تأخذ بعين الاعتبار الدروس المستفادة من تلك الازمة وبصفة خاصة الورقة الصادرة عن لجنة «بازل» للرقابة المصرفية في شهر اكتوبر من عام 2010.

واكد الخبير الاقتصادي ان هذه التعليمات الجديدة ستساهم في تطوير معايير الحوكمة بالكويت وتحسين ممارسات العمل المصرفي التي تصب في مصلحة القطاع بشكل خاص والاقتصاد الكويتي بشكل عام.

وافاد بأن قانون الحوكمة في الكويت يشتمل على ثلاثة فصول مهمة حيث يتعلق الفصل الثاني منها بالممارسات السليمة لحوكمة البنوك وحصر واجبات مجلس الادارة والادارة التنفيذية في وضع استراتيجية البنك واهدافه وتحديد المخاطر ودرجة تحملها مع التأكيد على حماية مصالح المودعين وتلبية التزامات المساهمين.

وذكر ان القانون شدد ايضا على ممارسة البنوك لانشطتها بصورة امنة وسليمة مع الاخذ في الاعتبار عدم تعريض القطاع المصرفي لاي ازمة نظامية اضافة الى الزام البنك بإعداد دليل الحوكمة وتشكيل لجنة من ثلاثة اعضاء ومن مجلس الادارة يسمى لجنة الحوكمة.

ودعا البنوك الى التأكد من ان هياكل الملكية لديها لا تعوق تطبيق الحوكمة السليمة «فعلى مراقبي الحسابات الخارجيين تضمين التقرير السنوي تقييما لانظمة المراقبة الداخلية وتطبيق تعليمات المركزي في هذا الخصوص».

وعن فوائد تطبيق الحوكمة اشار الى ان هذه المسالة مرتبطة بشكل وثيق بادوات مكافحة الفساد المالي والاداري منذ تفجر «الفضائح الصارخة» اثناء الازمة المالية الاخيرة موضحا ان من بين الدروس التي اسفرت عنها تلك الازمة ان ضعف الحوكمة وعدم فاعليتها في الشركات يمكن ان يلحقا خسائر ضخمة بها وللمجتمع ككل.